

إعادة التفكير في سياسة إصلاح التعليم نحو اقتصاد المعرفة (بين النظرية والإجراء)

د. بن دحان عبد الوهاب*

جامعة عبد الحميد بن باديس .مستغانم

abdelouahab.bendahane@univ-mosta.dz

الإرسال: 2022/06/24

القبول: 2024/11/25

النشر: 2024/12/15

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على تحديات إصلاح التعليم في إطار "اقتصاد المعرفة"، علماً أنّ الطلب المتزايد على التعليم العالي قد تطوّر بالتوازي مع توسّع "اقتصاد المعرفة"، وقد أصبح واضحاً أنّ الاقتصادات المدفوعة بالابتكار تعتمد على التدفّقات السلسلة للمعرفة والاستثمارات في الدّاية المتجسّدة في العمالة الماهرة كـ "رأس مال بشري"... فكيف تربط الاتجاهات المتسارعة في الفلسفة الاقتصادية الاستثمارات في التعليم والتدريب بالأداء الاقتصادي؟ وكيف أصبح رأس المال البشري أداة حاسمة في تطوير السياسة الاجتماعية؟

سيُبيّن في نهاية بحثنا أنّ النشاط الاقتصادي يعتمد على المعرفة، وأنّ التدريس الفعّال يتطلّب التخلص من تلك الجوانب التي تشجّع المناهج السطحية للتعلّم، إذ لا تزال طبيعة العلاقة التي نؤسّسها مع طلابنا تفتقر إلى الجودة والفعالية. الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، التعليم، الموارد البشرية، اللغة.

Rethinking the policy of education reform towards a knowledge economy (between theory and procedure)

* المؤلف المراسل

Abstract: This paper aims to shed light on the challenges of education reform in the context of a "knowledge economy", given that the increasing demand for higher education has developed in parallel with the expansion of the "knowledge economy", and it has become clear that innovation-driven economies depend on smooth flows of knowledge and investments in knowledge. Embodied in skilled labor as "human capital"... How do the accelerating trends in economic philosophy link investments in education and training to economic performance? How did human capital become a critical tool in the development of social policy?

We will see at the end of our research that economic activity depends on knowledge, and that effective teaching requires getting rid of those aspects that encourage superficial approaches to learning, as the nature of the relationship that we establish with our students is still lacking in quality and effectiveness.

Key words: knowledge economy, education, human resources, language.

1- مقدمة:

إنَّ الطلب المتزايد على رأس المال البشري في ظلِّ اقتصاد المعرفة يرفع من قيمة التَّعليم العالي، ويجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكمِّلةً للعمالة الماهرة، وقد ساعد في ذلك انخفاض تكاليف الأتمتة "Automatisation" بشكل كبير في الواقع، كما أدَّى الانخفاض المتسارع في تكاليف الحوسبة "Informatisation" بدوره، إلى زيادة استبدال رأس المال الثَّابت (أجهزة الكمبيوتر) للعمالة برأس المال البشري.

الحقيقة هي أنَّ الإصلاح التَّعليمي مرتبط بافتراضات متنوِّعة على نطاق واسع حول طبيعة ووظيفة التَّعليم، ولعلَّ الافتراض الأبرز هو أنَّ التَّعليم الرِّسمي يجب إعادة تنظيمه بما

يتوافق مع المنطق القائم على اقتصاد المعرفة لأنّ التّحدي الأساس الذي يواجه التّعليم اليوم مرتبط بالكفاءة والجودة والملاءمة والتّكلفة ، بدلاً من مجرد مشكلة التّكلفة.

إنّ الحديث عن إصلاح التّعليم في ظلّ "اقتصاد المعرفة" متشابك مع خيوط فكرية تتشكّل عبر مجموعة من التّخصصات ، فقد نشأ "اقتصاد المعرفة" من نوع من الفسيفساء الخطائية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم "عمالة المعرفة" و "صناعات المعرفة". في الواقع ، يعكس مفهوم "اقتصاد المعرفة" مجموعة متعدّدة الأوجه من الاعتبارات عبر دراسات علم الاجتماع والاقتصاد والإدارة ، كما يستثمر في نتائج الدّراسات اللّسانية. ومناقشة العلاقة بين اللّغة والثّقافة واقتصاد المعرفة تنطوي على التّعامل مع مجموعة من التّخصصات بما في ذلك علم الاجتماع والاقتصاد واللّسانيات والتّعليم والأعمال.

2. إصلاح التّعليم نحو اقتصاد المعرفة.

2-1- إصلاح التّعليم حتمية استراتيجية.

تقويم أيّ مسار في حياة الإنسان الخاصّة أو العامّة ، يقتضي جمع المعلومات وحصر المعطيات ، ومعالجتها بالدّرس والتّفقيح ، لإصدار أحكام تكون قاعدة لاتّخاذ قرارات إصلاحية. ولأنّ التّعليم كان ولا يزال السبيل الوحيد للتنمية الفرديّة والمجتمعية ، فإنّ الاهتمام بإصلاحه ، والعناية باستدراك نقائصه ، ظلّ دأب المصلحين ، ولا سيّما التّعليم العالي منه ، ف "منذ أكاديمية أفلاطون في القرن الخامس قبل الميلاد وحتى الآن ، يتحدّث الخبراء عن قيمة التّعليم العالي ، واسهاماته في إنماء الفرد والمجتمع ، وعلى الرّغم من ذلك ، فلا يوجد اتّفاق حول ماهية أهداف الكليّة الجامعية حتى الآن ، ولا على ما ينبغي أن تكون عليه." ¹ فهناك اتّفاق واضح حول مبدأ التّغيير ، وتباين صريح حول أشكاله وطرائقه ، لذلك تتوالى الدّعوات إلى إصلاحات التّعليم استجابةً للطوارئ التي يشهدها أيّ مجتمع ، لأنّه من المعترف به على نطاق واسع أنّ التّعليم بوصف أنّه نشاط يواجه المستقبل ، ² ممّا يستدعي استشرافاً متواصلاً ، وتخطيطاً مستمراً ، وأفقاً واسعاً.

وعليه ، فإنّ أيّ إصلاح جامعيّ منشود ، وهو ينطلق من معطيات واقعية لإخفاقات ملحوظة ، يستشرف سمات الخريجين التي لا يتحقّق الهدف من التّغيير إلّا بتحقيقها في ملمح

التخرج لطالب المستقبل. ذلك لأنه طالها ساد الاعتقاد بأن الدراسة الجامعية لها تأثير على طريقة تفكير وتصرف الخريجين، وتحدد المهارات والسمات والقيم الشخصية التي يجب أن يكتسبها جميع الخريجين بغض النظر عن تخصصهم أو مجال دراستهم. بمعنى آخر، يجب أن تمثل المهارات العامة الإنجازات المركزية للتعليم العالي كمسار (دراسي) أولاً ثم مهني (لاحقاً)؛ تتضمن هذه السمات "التفكير النقدي" و "الممارسة الأخلاقية" و "الإبداع" و "حل المشكلات المستقل" و "المهارات المهنية" و "مهارات الاتصال" و "العمل الجماعي" و "التعلم مدى الحياة" وما شابه،³ هذه السمات هي مهارات أساسية عامة لا علاقة لها بأي مجال تخصصي معين، غير أن الإبداع الحقيقي يتطلب معرفة موضوعية كبيرة في مجال معين.⁴ على أن تتسم هذه المعرفة بالتقّد والأخلاق والإبداع.

2-2- العالم المتطور وإصلاح المنظومة المعرفية.

في معظم أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية، وفي الدول المتقدمة الأخرى، تمّ إيلاء اهتمام شديد لتنظيم وهيكّل التعليم. وقد ترافق ذلك مع استجواب عميق لأهداف التعليم النظامي، واستثمرت العديد من الدول بكثافة في أنواع مختلفة من الإصلاح النظامي للمدارس، ويشير التعليق على هذا الاهتمام وطبيعة هذه التغييرات بشكل أساسي إلى أنّ النظم التعليمية في البلدان الغنية قد تغيّرت بسبب الاحتياجات المتغيرة لاقتصاد المعرفة العالمي.⁵ فنظمها التعليمية تسائر التطور الحادث حولها، وتسهم في خلق الإضافات النوعية لهذا التطور.

إنّ الإنفاق السخي على التعليم في الدول المتطورة لم يكن يوماً نافلة، كما أنّه لم يكن عبثاً دون غاية، بل كان يرمي إلى استثمار حقيقي في الموارد البشرية المؤهلة، لإنتاج الكفاءة وتسويق الجودة، لذا «يفرض على النظام التعليمي بشتى مراحله، ولاسيما التعليم الجامعي أن يكون في مقدّمة الأنظمة في جودة إنتاجيته، وأن لا يظل يلاحق التطورات الحاصلة من حوله، لأنّ أغلب الأنظمة والمؤسسات تعتمد عليه في توفير حاجاتها من القوى العاملة التي لا بدّ أن تكون ذات جودة عالية في الأداء، وملاءمة لمتطلبات العمل الذي سوف ينضمون إليه.»⁶ فالتعليم العالي ينبغي أن يكون القاطرة التي تجرّ عربات التنمية، ويتحتمّ عليه أن يكون قائداً رائداً، ولا يجوز أن يكون تابعا، إذ «إنّ وظيفة الجامعة تطوّرت ولم تعد مجرد تخريج عددٍ من المهندسين أو الأطباء، بل أصبحت قائدة لخطى التطور والتقدّم بما تكشفه

من حقائق ، وما تسهم به من حلول للمشاكل الراهنة والمستقبلية ، فالجامعة تسهم في مواجهة تحديات العصر ومتطلباته ، ونشر المعرفة وتوسيع آفاقها ، ولذلك ينبغي أن يتمشى النهوض بالجامعة مع خطط التنمية الشاملة⁷ لا يحيد عنها قيد أنملة ، بل عليه أن يكتف من الدراسات الاستشرافية التي تُعدّ الخزان الاستراتيجي لاقتصاد المعرفة.

إنّ الجامعة اليوم مركز تكوين وإعداد وتدريب وتأهيل ، ويسعى عدد من الجامعات إلى تحفيز الطلبة لتطبيق ما تعلموه في الحياة العملية ، فلم تعد تقتصر إنجازات الطلاب على استيعاب المقررات ، والاستماع إلى الدروس ، بل تقوم أقسام العلوم بإقحام منتسبيها في مختبرات الكيمياء والفيزياء والزيارات الميدانية إلى المواقع المتعلقة بالجيولوجيا ، وعلم الحيوان ، كما تسعى كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى زيادة النواحي العملية لدراسات طلابهم ، «وبما أنّ الجامعة متخصصة في إنتاج وتسويق حزمة من الخدمات التعليمية والبحثية وتسويقها... فإنّ هذه الخدمات لا يمكن أن تحقّق أهدافها إلّا إذا جرى إنتاجها وتقديمها بمستوى متميّز من الجودة ، في ظلّ عصر العولمة الذي جعل من التعليم العالي عبئا لحدود الدول بفضل انتشار شبكات المعلومات والاتصالات ومنظومات الحواسيب المختلفة ، وانتشار أساليب التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد.»⁸ فإعادة التأهيل في الجامعة تهدف إلى تدريب الطلبة للنهوض بمجال إعادة التّكوين للمعرفة في الحياة المجتمعية ، والمشاركة من خلال تبني مناهج البحث التي تركز على الفرد والمجتمع ، مع التركيز على تحسين المشاركة الفعالة للخريجين ، لكن الإصلاح الجامعي للتعامل مع اقتصاد معرفة ، يتطلب منا التعريف بهذا المصطلح ، فما هو اقتصاد المعرفة ؟

نادرا ما يتم تعريف اقتصاد المعرفة بشكل واضح ولكن يزعم بعض الباحثين أنّه ينطوي على دور متزايد للإنسان ، على عكس رأس المال المالي أو الموارد الطبيعية في الاقتصاد. يُعتقد أن تكوين الثروة يشتمل بشكل متزايد على توليد واستغلال المعرفة ، ويشير أحيانا إلى ظهور هيكل اقتصادي جديد تماما. يتم التركيز هنا على العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل. توفر التكنولوجيا الجديدة ميزة تنافسية ترتبط باستغلال المعرفة العلمية والتقنية. والنقطة المرجعية للتغيير الضمني هي ما يشار إليه بالعمل غير المادي، والذي يُعرّف بأنه نشاط التلاعب بالرموز. يتضمن العمل غير المادي مكونين

مختلفين. يشير المحتوى المعلوماتي للسلعة بشكل مباشر إلى كيفية إشراك المهارات بشكل متزايد في استخدام الكمبيوتر والتواصل الأفقي والرأسي.

تعمل التكنولوجيا الحديثة، جنبًا إلى جنب مع التعقيد المتزايد داخل نظام متكامل، على تعزيز الاستخدام المتزايد للمعلومات التي يمكن تحويلها إلى معرفة. هذا التوسع في المعرفة مصحوبًا بأهمية التعلم السريع دليل على أنّ القدرة التنافسية تنطوي على تعزيز القدرة على التعلم، بما في ذلك (تعلم التعلم). حيث تعامل المحافظون الجدد مع التعلّم على أنّه ينطوي على تدقّق المعلومات إلى بنوك ذاكرة الفرد، في حين يمكن تبادل المعلومات في إطار ممارسة محدّدة، مع العلم أنّ التعلّم، من ناحية أخرى، هو العملية التي تصبح المعرفة من خلالها معروفة. وهذا ينطوي على ما هو أكثر بكثير من التراكم المتسلسل للمعرفة القابلة للتدوين، بصفته سمة من سمات التجربة الإنسانية، بهذا المعنى، يُنظر إلى المعرفة على أنّها سلعة اقتصادية،⁹ تتأثر بقانون العرض والطلب.

ويمكن فهم العولمة في هذا الإطار على أنّها ظاهرة اقتصادية وثقافية ملموسة تنبع من التغيير. من ناحية أخرى، يتم استخدامها أيضًا كمفهوم لتحليل العالم المعاصر، وكيف يتم تنظيم الحياة الجماعية أو تقويضها. بمعنى بسيط، تشير العولمة إلى تأثير تحرير الاقتصاد على العلاقة بين الدولة والنشاط الاقتصادي، وخاصة التجارة. على مستوى أكثر تعقيدًا، تعزّز العولمة حركة قويّة للأفكار، تتضمن توحيد الأسواق على نطاق عالمي، مع حرية تداول رأس المال، مما يسمح للمؤسسات بتوطيد أنشطتها في كلّ مكان في العالم وفقًا لمصالحها الاقتصادية. إنّهُ يخلق فضاءً اقتصاديًا عالميًا مترابطًا، وفيه ترتبط الأسواق العالمية المفتوحة بقوة التمويل، دون عوائق سياسية. في هذا الصدد، فإنّه ينطوي على نزاع الطابع المؤسسي عن العالم من خلال تأثير القوى الاقتصادية. ولهذا آثار عميقة على اللغة والمجتمع والعلاقة بينهما.¹⁰ فالتدافع المعرفي والتبادل التجاري والتلاقح الثقافي قد يكون له تأثير جليّ على العلاقات بين الدول والمجتمعات.

في المجتمع الصناعي تشير الدّراسات إلى أنّه قد تمّ دمج الفرد مع دولته ومجمعه ومؤسساته بطريقة تَمّن خلالها إنتاج الهويات دون أن يكون للفرد أيّ خيار، كما تنوّه البحوث إلى ارتكاز المجموعة الاجتماعية على التقاليد بحيث يخضع الجميع لقوانينها، ولم تعد

قضية "المواطن" موضوعا سياسيا بشكل أساسي ، بل أصبح موضوعا ثقافياً. إنها تنطوي على فردانية لا يمكن ترسيخها في المجال الاجتماعي أو الثقافي، فلكي يصبح المرء ناشطاً ، يختار كل شخص قضية النضال والتعبئة والهوية الجماعية ،¹¹ وكان العولمة إنما هي قبوله للفرد في الهيئة التي يختارها المجتمع مخبراً ومظهراً.

3- التّقييم التّشخيصي لوضع التّعليم العالي:

1-3- اليونيسكو تفحص أوضاع التّعليم.

لقد نهت منظمة اليونسكو في مستهل هذا القرن إلى الحاجة الماسّة إلى إعادة النّظر في أولويات التّعليم العالي ، ف «مع دخولنا قرناً جديداً ، هناك طلب غير مسبوق في مجال التّعليم العالي ، والذي يشهد تنوعاً كبيراً ، فضلاً عن زيادة الوعي بالدور الحيوي الذي يلعبه في التّمنية الاجتماعية والثّقافية والاقتصادية من أجل بناء المستقبل ، الأمر الذي سيتطلّب أجيالاً جديدة من المهارات الحديثة والمعرفة المستجدة والمثّل العليا الجديدة. يشمل التّعليم العالي أي نوع من الدّراسة أو التّكوين أو التّدريب البحثي المقدم في مرحلة ما بعد الثّانوية من قبل جامعة أو مؤسسات تعليمية أخرى معتمدة كمؤسسات تعليم عالٍ من قبل السّلطات المختصة في الدّولة».¹² ذلك لأنّ الحاجيات قد تغيّرت والعقبات قد تنوّعت فأصبح التّعليم العالي «يواجه في كلّ مكان تحديات وصعوبات كبيرة فيما يتعلّق بتمويله ، والمساواة في الوصول والدّراسة ، وتعزيز تطوير الموظّفين ، والتّدريب القائم على المهارات ، والتّحسين والحفاظ على جودة التّدريس والبحث والخدمات ، وأهمية البرامج ، وإمكانية توظيف الخريجين ، وإبرام اتّفاقيات تعاون فعّالة وإمكانية الوصول العادل إلى فوائد التّعاون الدّولي».¹³ ليس هذا فحسب ، فالتّعليم العالي يواجه تطوّراً مذهلاً في التّقنية ، وتوسّعاً كبيراً في المعرفة ، فعليه أن يحسن التّعامل مع «التّحدّي المتمثّل في التّقنيات الجديدة التي تعمل على تحسين الطّريقة التي يمكن بها إنتاج المعرفة ، وإدارتها ، ونشرها ، والتّحكم فيها والتي يمكن الوصول إليها».¹⁴ فإنّ إنتاج المعرفة وتسويقها يستدعي اليوم التّحكم في التّقنيات المعلوماتية ومسايرة تطوّراتها المتسارعة.

وفي تقريرها الصّادر عن المؤتمر العالمي للتّعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: (الرؤية والإجراءات) ، أشارت اليونسكو إلى مفهوم جودة التّعليم العالي ، الذي لم يعد أحادي

الجانب ، بل تنوّعت أبعاده بسبب الانفجار المعرفي الذي عرفه العالم ، فنصُّ التقرير يقول: «تعدّ جودة التّعليم العالي مفهوماً متعدّداً الأبعاد يجب أن يشمل جميع وظائفه وأنشطته». ¹⁵ ، ويذكر منها: التّدرّيس والبرامج ، والبحث ، والتّوظيف ، والطلّاب ، وغيرها وأكّد على أنّ الجودة تتطلّب أيضاً أن يتميّز التّعليم العالي ببُعده الدّولي بتبادل المعرفة ، وإنشاء شبكات تفاعليّة ، وتنقّل المدرّسين والطلّاب ومشاريع البحث الدّولية ، مع الأخذ في الاعتبار القيم الثّقافية الوطنية والوضع في كلّ بلد ، ¹⁶ أو هكذا ينبغي أن يكون الإطار العام لتجويد أداء التّعليم العالي.

إنّ القاسم المشترك في أيّ محاولة إصلاح أو ترميم في المناهج التّعليمية في الدّراسات العليا هو التّركيز على المعرفة ، ويمكن أن تتراكم المعرفة افتراضياً ولا تتحوّل إلى فعل يتجسّد في واقع المجتمع ، فبدلاً من أن تصبح عامل بناء تضحى مؤشّر تخلف ناتج عن التّخمة المعرفية. ومع ذلك ، فالبحوث العلمية تؤكّد أنّه لا توجد المعرفة ككيان غير ماديّ ، ولكنها توجد بدلاً من ذلك كخاصيّة ناشئة للمادة الطّبيعيّة. في الواقع ، فإنّ الخصائص المحدّدة لأيّ حامل ماديّ للمعرفة تشترط العديد من الخصائص الوجودية والاقتصادية والقانونية التي تفترضها مثل هذه المعرفة. يمكن أن تصبح الفكرة المجرّدة عن أي شيء معرفة إما كتجسيد في كائن محدّد ، أو تدوين في نصّ ، أو تمثيل عقلي فردي (ثلاثة حاملين مختلفين) ، ممّا يمنح إمكانيات متنوّعة جدّاً لهذه المعرفة: قد يتمّ اعتبار القضية ، إذا تمّ نقلها على نطاق واسع ، مفيدة ، أو يحدث العكس ، فتقع في طيّ النّسيان.

من أجل دراسة المعرفة تجريبياً ، من الضّروري فهم أهميتها المادية: فقيمتها نلتمسها من خلال أثرها في واقع الفرد أو المجتمع ، سواء تمثّلت هذه المعرفة في شيء حسيّ ، أو وصف نصّي ، أو صورة ذهنية لفرد معيّن ، وهكذا ، فنحن فقط في حاجة إلى دراسة المعرفة على أساس حاملها الماديّين. ¹⁷ بالطّبع ، بعد تدفّقات المعارف ، نلتقي حتماً بالبشر. بعضهم يعمل كمستغلّ ، وبعضهم الآخر كمستغلّ. ولكن هناك أيضاً من يشاركون في العملية دون أن يكونوا على طرفي نقيض. ¹⁸ لذا وجب الإشراف على المعرفة على المستوى القيادي التّوجيهي منعاً من التّشطيّ العصيّ عن المراقبة. إنّ تشبّت إنتاج المعرفة وتوزيعها عبر عدد لا يحصى من المؤسسات دون قدر كبير من التّنسّق يفرض قيوداً كبيرة على تنمية البلدان. لذلك ، على الأقلّ -ودون الحاجة إلى التّضمين العنيف لمنظور ماديّ بين عشية وضحاها -

يتم إخضاع مختلف الحقائق ذات الصلة بالمعرفة (بدءاً من العلوم والتكنولوجيا التقليدية، والابتكار، والتعليم، والثقافة) في إطار مؤسسة معينة، قد نطلق عليها وزارة المعرفة،¹⁹ إذا كان فعلاً هدفاً من الإصلاح هو استثمار المعرفة من أجل المنفعة العامة.

إن هذه الاستراتيجية في تجميع القطاعات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بإنتاج المعرفة وتسويقها يدخل في صميم "اقتصاد المعرفة"، المصطلح الأكثر رواجاً اليوم في دوائر صنع القرار، ومع ذلك يعتقد بعض المراقبين أن مصطلح "اقتصاد المعرفة" بعيد المنال، في حين وجد آخرون أن فكرة المعرفة والمعلومات والقدرات فكرة حتمية عصرية، باعتبارها موارد أساسية لاقتصادات ذات قيمة كبيرة. ومن الإنصاف القول إن أي تقييم للدور المعاصر للمعرفة، يجب أن يعترف بأن معظم النشاط الاقتصادي يعتمد على المعرفة، ليس فقط في المجتمع الحالي، ولكن في جميع أشكال المجتمع البشري؛ كان مجتمع العصر الحجري القديم بكل المقاييس "قائماً على المعرفة"، وقد أثبت علماء الحفريات وجود هيئات معرفية جيدة التكوين فيما يتعلق بسلوك الحيوانات والمواد والتعدين والتواصل الرمزي وحتى الطب. وفي الماضي القريب، كان الاقتصاد الصناعي في القرن التاسع عشر قائماً على المعرفة بشكل مكثف، وكان من الممكن تقديم العديد من الادعاءات حول "اقتصاد المعرفة" الحالي منذ مائة عام،²⁰ إذ كان التطور الصناعي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتطور المعرفي.

3-2- ملامح الإصلاح الجامعي في ظل اقتصاد المعرفة:

من المعلوم بالطبع أن المعرفة تتراكم بمرور الوقت، وتغير نوعية المخرجات وكمياتها، ومن ثم فإن كثافة المعرفة للإنتاج – اليوم – من المرجح أن تكون أعلى بكثير من أي وقت مضى. ولكن هل تعني هذه النقطة الواضحة أننا ندخل شكلاً جديداً من أشكال المجتمع يختلف نوعياً من حيث استخدام المعرفة؟²¹ سؤال وجيه طرحه كل من Wilfred وLuc في كتابهما "فهم ديناميات اقتصاد المعرفة". "Understanding the Dynamics of a Knowledge Economy" وللإجابة عن هذا السؤال، لا بد أن نقف على مفهوم المعرفة أولاً، فبعض الباحثين يرى أن "المعرفة نتاج تفاعل حيوي اجتماعي يمكن لمجتمعاتنا الخبرة الناجمة عن تجارب معاشية حياتية واقعية وفعلية، وفي الوقت نفسه هي نتاج تعامل وبحوث ودراسات. وهيلستوفقاً على شعبزاته،

أودولة بذاتها، وأنظمة بذاته، وليست حكرًا أو احتكارًا للشركة أو لمشروع، كما أنه ليس لها جنسية أو قومية، بل هي مشاع للجميع.²² أي أن المعرفة منتوجتاجو بأساسيناشئ عن مخرجات التجارب المتراكمة، والخبرات المتلاحقة المواكبة لحياة الإنسان الحقيقية.

إنَّ التَّحرُّكَ نحو اقتصاد جديد قائم على المعرفة ليس عملية يتمَّ غرسها وتنفيذها فقط من خلال جهود الدولة. إنَّ عملية تطوير المكوّن الذي يتَّسم بكثافة العلم في النّشاط الاقتصادي عملية شاملة؛ في جميع مجالات النّشاط، من الصّورّي تشكيل نوع جديد من العمّال، بل يجب الانتقال من نموذج بشريّ قائم على اختيار المستهلك (الإنسان الاقتصادي) إلى نموذج الشّخص المبدع، وذلك يفترض مسبقًا إنشاء اقتصاد قائم على المعرفة، قائم على تقنيات كثيفة العلم. فالتوجّه الاستراتيجي الإبداعي هو نموذج لشخص مبدع جديد، يتكوّن إبداعه من تفاعل ثلاثة مكونات: الكفاءة والقدرة على التّفكير الإبداعي والتّحفيز.

يجب أن يعتمد تكوين نوع جديد من الموارد البشرية على القدرة على إنشاء الأفكار الأصلية والعناصر والنماذج غير المزيّفة، واستخدامها على نطاق واسع، والقدرة على إنشاء تخطيط جديد للتقنيات الحالية، وما إلى ذلك. مع هذا النهج، ليس امتلاك المعرفة بشكل عام هو الذي يأتي في المقدّمة، ولكن القدرة على إنشائها، وبعبارة أخرى، ليست هناك حاجة إلى المتخصّصين "المطلّعين" فحسب، ولكن أولئك الذين يمتلكون كفاءات أساسية معيّنة. وبالتالي، فإنّ من أهمّ مهام أيّ مؤسسة من حيث التطوير الدّخلي المكثّف، تحقيق المزايا التنافسية بتكوين مواردها المبتكرة والإبداعية،²³ بالتشجيع على الإبداع، والتّحفيز على الابتكار، والاحتراف بالمهارات المنتجة.

تختلف المعلومات والمعرفة عن الموارد المالية والطبيعية والعمالية والتقنية. يسميها الاقتصاديون اليوم "المنافع العامة"²⁴. هذا يعني أنّ المعرفة لا تنقص عند استخدامها لأنّها غير قابلة للتّصرف: فاكْتسابنا قدرًا معيّنًا من المعرفة لا يقلّل بأيّ حال من قدرتنا على اكتساب نفس المقدار؛ فلا تتأثّر تكلفة المعرفة بعدد الأشخاص الذين سيستخدمونها لاحقًا؛ المعرفة موجودة بغض النّظر عن الفضاء، يمكن أن تكون في عدّة أماكن في نفس الوقت.

المعرفة العلمية التي تراكمت مباشرة من الحضارة الإنسانية تميّز عن غيرها من الموارد. والفرق بين المعرفة والموارد الأخرى هو وفرة المعرفة، علاوة على ذلك، وعلى الرّغم من

أنالمعرفة ، وخاصة المعرفة العلمية ، غالبًا ما يتم استبدالها بمعرفة حديثة ، إلا أنها نادرًا ما تخفي تمامًا ، وهناك دائمًا الكثير من المعلومات في تزايد. ومن المهم جدًا أن تصبح المعلومات في مجتمع ما بعد الصناعة موضوعًا جديدًا للعمل ، وتتغير طبيعة العمل والحياة الاجتماعية بشكل جذري ، فقد تغيرت النظرة التقليدية للعمل وأماكن العمل.

4- اللغة وإصلاح التعليم في ظل اقتصاد المعرفة:

1-4- اقتصاد المعرفة واللغة.

في اقتصاد المعرفة ، تظهر جليًا مكانة اللغة أو قيمة اللغة للحراك الاجتماعي ، ويتعلق الأمر بالدور الذي تلعبه اللغة في سوق العمل ، وفي هذا الصدد ، ينصب التركيز على اللغة كموضوع وليس على كيفية استخدام الموضوع للغة ، حيث ينبع مفهوم اللغة هذا من كيفية قيام الدولة ببناء اللغة ككائن يرتبط بأشياء أخرى من مكونات الهوية والاقتصاد ، حيث تكمن الفائدة الرئيسية لاقتصاديات اللغة في قدرتها على صياغة وتوثيق ومقارنة الخيارات: وبالتالي المساعدة في صنع القرار.²⁵ ف «في الانتقال إلى مجتمع قائم على المعرفة ، لا يمكن لدراسة الممارسات اللغوية أن تتجاهل حقيقة أن المساحات اللغوية ، مثل الأنشطة الاقتصادية ، تتعولم وتهرب من الأساليب التقليدية التي تم بموجبها تسوية المشكلات اللغوية الداخلية من خلال اعتماد القوانين وتنفيذ برامج التخطيط اللغوي.²⁶» ويذهب فرانسوا جرين إلى أن اقتصاديات اللغة هي تطبيق التفكير الاقتصادي على الأسئلة اللغوية ، مع الأكيد على الدور المحدود للاقتصاد في هذا المجال وأهمية المقاربة متعددة التخصصات ، ولا سيما إسهام علم اللغة الاجتماعي. إن ظهور الاقتصاد الجديد ، الذي يركز على الخدمات والمعلومات والاتصالات والمنتجات الرمزية ، يقود في بعض الدوائر متعددة اللغات إلى إعادة تشكيل القيم المنسوبة إلى الموارد اللغوية.²⁷ فالتداخل بين المصالح الاقتصادية والمراقبة اللغوية - بدءًا من تلقين المعرفة ، مرورًا بإشهارها ، ووصولًا إلى تسويقها - بات حاجة ملحة في العالم اليوم.

إن التركيز على العلاقة بين اللغة والثقافة واقتصاد المعرفة ينطوي على التعامل مع مجموعة من التخصصات ، بما في ذلك علم الاجتماع ، والاقتصاد ، واللسانيات ، والتعليم وغيرها ، وتميل مجالات المعرفة هذه إلى التعامل معها ككيانات منفصلة ، ولم يتم استكشاف

العلاقة بينها على نطاق واسع. ومع ذلك، هناك وعي متزايد لاثنيين من التوجهات ذات الصلة. أولاً، هناك درجة من التشابه في كيفية إخضاع التخصصات ذات الصلة لإعادة التوجيه الأنطولوجي في السنوات الأخيرة. ثانياً، هناك علاقة بين النظرية والظروف الاجتماعية والسياسية التي يتم تطويرها فيها.²⁸ أي هناك قدر من التجانس في أسلوب توجيه مجالات المعرفة المتماثلة لإعادة الهيكلة الوجودية، هناك ارتباط بين المفاهيم والأوضاع الاجتماعية والسياسية التي تتم تنميتها فيها.

يمكن أن تؤدي مشاركة الثقافة من خلال المقاسمة العملية إلى مشاطرة التأثيرات الثقافية المختلفة، أو تحدي التفكير المستقبلي، أو تطوير وسائل التعبير والتفكير التقدي ومهارات حل المشكلات. ومع ذلك، سيكون من الخطأ فهم الثقافة بالرجوع إلى التماذج الثابتة، إذ تتمتع الثقافة بجودة ديناميكية، على الرغم من أن الجوانب المختلفة للثقافة قد تتغير بمعدلات مختلفة. لذلك يجب أن يكون التركيز على تقاسم الإبداع الثقافي،²⁹ كما يجب قبول أن قيود علم اللغة الاجتماعي الذي يركز حصرياً على تفاصيل التفاعل الاجتماعي يجب أن يخفف من خلال دراسة السمات الهيكلية التي يعيد التفاعل إنتاجها، كما يجب التركيز على الربط بين خصائص الممارسات اللغوية والظروف الاجتماعية والتاريخية لإنتاجها، وكيف يتم قبولها. يتضمن هذا كيف تشكل المجتمعات الأشياء، وكيف يتم تحديد استخدامات مثل هذه الأشياء في سياقها وكيف تتفاعل بشكل انعكاسي مع الحقول التفسيرية الأخرى. لقد أكدت الملاحظات بالفعل كيف تم بناء اللغة كموضوع في المقام الأول، من خلال القوة الوسيطة للدولة. إن التغييرات في دور الدولة وطبيعتها تفتح المجال لإعادة تأسيس موضوع اللغة،³⁰ قضية اللغة قضية حساسة تتطلب النظر وإعادة النظر مع كل تطور.

يبدو واضحاً أننا نناقش نوعاً جديداً من الاقتصاد حيث ينصب التركيز بشكل كبير على الإبداع. هناك اعتراف بوجود صلة بين الثقافة والتعلم وهذا الإبداع، من الواضح أيضاً أن هناك صمتاً غريباً حول أهمية اللغة لاقتصاد المعرفة. قد يكون هذا جزئياً بسبب الجهل بطبيعة اللغة وإمكانياتها، أو قد ينبع من افتراض أن أفضل حل لطبيعة الاقتصاد عبر الوطنية الجديدة يكمن في تبني لغة مشتركة واحدة. بالنظر إلى العلاقة بين اللغة والثقافة، لا ينبغي أن يكون من المستحيل تصور دور اللغة في هذا التطور المحتمل،³¹ بل لا بد يصبح الاعتقاد سائداً أنه لا مكان لاقتصاد المعرفة في التنمية مع إغفال دور اللغة الحيوي.

2-4- اللغة والمضمون في اقتصاد المعرفة.

تتمثل إحدى السمات المركزية لاقتصاد المعرفة في أنه عندما تكون المعلومات محدودة بمعنى أنها ثابتة ومعطاة ، فلا يعني أن المهارات قاصرة ولا المعرفة محدودة ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى كيفية ظهور المعرفة الجديدة باستمرار من "التعلم بالممارسة". هذا له آثار على مفهوم "التدرة" في الاقتصاد. فالانتقال من تصوّر اللغة كجسم-مثلا-من المهارات التقنية إلى فهم اللغة كموهبة فطرية يؤدي إلى السماح للعمال بالتكيف مع الظروف المحلية.

في السنوات الأخيرة ساد رفض فكرة النظام اللغوي باعتباره كليًا مغلقًا ومتمحورًا. وقد ولد هذا بدوره اهتمامًا متجددًا بالخطاب ، أو كيف يشتمل خيط اللغة على سلسلة من المتواليات الدالة التي - عند أخذها معًا - تشكل إطارًا متماسكًا إلى حدٍ ما يحدّد ما يمكن قوله. كما لوحظ أن فكرة الخطاب هذه تكسر التمييز بين الفكر والواقع في علم اللغة.³² هذا ليس بعيدًا عن الكيفية التي يشير بها نوناكا (Ikujiro NONAKA)³³ إلى تطوير نموذج "إنشاء النموذج التنظيمي". فإذا كانت المؤسسات القائمة على المعرفة ترغب في تحويل المعرفة الفردية الضمنية إلى معرفة صريحة ، فيجب عليها متابعة عمليات اتصال مكثفة مثل جولات من الحوارات الهادفة ، أو استخدام الاستعارات ، والتي قد تمنح الأفراد نظرة ثاقبة لمعرفتهم الضمنية.

يتضمن نموذج نوناكا Nonaka لتحويل المعرفة المراحل التالية:³⁴

(1) التنشئة الاجتماعية socialisation ، التي تنطوي على كيفية نقل المعرفة الفردية الضمنية أو الكامنة إلى معرفة ضمنية جماعية. هذا يعتمد على تبادل الأمثلة العملية والخبرات المشتركة والقرب المادي.

(2) التّخارج externalisation ، الذي يحوّل هذه المعرفة الجماعية الضمنية أو الكامنة إلى معرفة جماعية صريحة (من المعرفة المضمّنة إلى المعرفة المشفّرة). هذا ضروري في تطوير أساس مشترك لتقاسم المعرفة الضمنية.

(3) الجمع، combination، الذي يوّد معرفة فردية صريحة من المعرفة الصريحة الجماعية. يتمّ تحويل مكوّنات المعرفة (الجماعية) التي تمّ التعبير عنها صراحة بالفعل بشكل منهجي إلى مجموعة جديدة، وبالتالي إنتاج شكل جديد من المعرفة.

(4) الاستبطان، internalisation، باعتباره المرحلة الأخيرة من تكوين المعرفة، يحوّل المعرفة الفردية الصريحة إلى معرفة ضمنية فردية، ويتضمّن التفاعل الشخصي، وتطبيق المعرفة الجديدة في المواقف الموجهة نحو الممارسة والمشاركة على مستوى عالٍ.

إنّ التّركيز على رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة يضع تركيزاً جديداً على اللغة والثقافة، ويتلاشى التّمييز بين الاقتصاد كسمة للعقلانية والثقافة إلى مجال للعاطفة، ويوفّر التّكامل الجديد فهماً جديداً للعلاقة بين اللغة والثقافة والمجتمع.

يمكن لدور اللّغات والتّنوع اللّغوي في العملية الانعكاسية أن يقدّم إسهاماً عميقاً في اقتصاد المعرفة. ومع ذلك، لا تزال العديد من اللّغات والثّقافات حبيسة "الثّقاليد"، في انتظار إعادة تفسيرها. ستشمل إعادة التّفسير هذه الاهتمام بالخطاب والمعنى. ربّما ستكون اللّغة خالية من سياسات التّحو الصّارمة. ربّما تنطوي المصالحة على تحوّل في الموضوعات المرتبطة بهذه الصّفات بعيداً عن الدّولة القومية نحو الحكم اللامركزي، ومن التّركيز على أحادية اللّغة إلى التّنوع اللّغوي ومن التّعددية الثّقافية الشّكلية إلى التّعددية الثّقافية التي تقوم على المشاركة والفهم المتبادل،³⁵ مع ضرورة الحفاظ على الحد الأدنى الخصوصيات الثّقافية واللّغوية للمجتمعات.

5. خاتمة:

في الختام، لا بدّ أن نشير إلى أنّ أيّ تقييم للدّور المعاصر للمعرفة يجب أن يعترف بأنّ معظم النّشاط الاقتصادي يعتمد عليها، ليس فقط في المجتمع الحالي ولكن في جميع أشكال المجتمع البشري. ومن المعلوم بالطّبع أنّ المعرفة تتراكم بمرور الوقت، وتغيّر نوعية المخرجات وكمياتها. ومن ثمّ فإنّ كثافة الإنتاج المعرفي اليوم من المرجّح أن تكون أعلى بكثير من أيّ وقت مضى. ولكن هل تعني هذه النّقطة الواضحة أنّنا ندخل شكلاً جديداً من

أشكال المجتمع، يختلف نوعياً من حيث استخدام المعرفة، كما أشرنا في قول ويلفرد ولوك؟ لا شك أن الواقع يجيب بالإيجاب.

لا حظنا أيضاً أن التدريس الفعال يتطلب التخلّص من تلك الجوانب التي تشجع المناهج السطحية للتعلّم، وأن نهى فضاء التعلّم بشكل صحيح حتى يتمكن الطلاب من استخدام مناهج عميقة للتعلّم بسهولة أكبر. يتضمن هذا جعل الطلاب يستسيغون أن المشاركة المناسبة للمهمة هي فكرة جيدة ودافعة، ونقصد بها "التحفيز"، وإنشاء نوع المناخ الذي من شأنه تحسين التفاعلات المناسبة مع طلابنا. أحد الجوانب المهمة للتدريس الفعال استخدام الانعكاس التحويلي، والذي يمكن المدرسين من إنشاء بيئة تعليمية محسنة تناسب سياقهم الخاص، وذلك بإشراك الطلاب في التعلّم، والتكثيف من التحفيزات.

كما تبين لنا أنه لا يوجد شيء اسمه طالب غير متحمس: فكل الطلاب الذين ليسوا في غيبوبة يمكنهم القيام بشيء ما. مهمتنا هي تعظيم فرص ما يريدون القيام به، ولكن هناك العديد من جوانب التدريس التي تنهيه فعلياً عن القيام بذلك: نحن بحاجة إلى تحديد هذه الأمور وتقليلها قدر الإمكان. كما أشرنا إلى ذلك من خلال قول جون بيقس وكاترين طانغ، ذلك هو سبيل الإصلاح الحقيقي.

مع كل التطورات في سياقات التدريس والتعلّم، ومع كل التقدّم في تقنيات الاتصال والمعلومات الناشئة التي توفر سبلاً واعدة لتحسين التدريس، لا تزال طبيعة العلاقة التي نؤسّسها مع طلابنا هي التي تحدّد مستقبل الطلاب والتعلّم وجودته وفعاليتها.³⁶ نأمل أن نجد طرقاً لرعاية هذه العلاقة والعناية بها في جميع تفاعلات التدريس والتعلّم التي نتحمل مسؤوليتها.

5- مصادر البحث ومراجعته:

جمال داود سليمان، اقتصاد المعرفة، دارالبازوريل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
السامرائي، مهدي صالح والكناني، صبيح كرم. نظام إدارة الإيزو (مدخل لتحسين أداء الجامعات)، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عما، الأردن، 2013.
عيسوي، عبد الرحمن، تطوير التعليم الجامع العربي، دراسة حقلية، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 1989.

ميريدين ساندر ، النجاح في التعليم الجامعي، تر: وليم عبيد وعبد الرحمان الأحمد منشورات ذات السلاسل الكويت 1994.

Glyn Williams. **The Knowledge Economy, Language and Culture**. Multilingual Matters, St Nicholas House, 31–34 High Street, Bristol BS1 2AW, UK. 2010.

John Biggs and Catherine Tang. **Teaching for Quality Learning at University (What the Student Does)**, third edition, Poland by OZ Graf. S.A. 2007.

Lise Dubois, Mélanie Leblanc, Maurice Beaudin. **LA LANGUE COMME RESSOURCE PRODUCTIVE ET LES RAPPORTS DE POUVOIR ENTRE COMMUNAUTÉS LINGUISTIQUES**. Éditions de la Maison des sciences de l'homme. Revue « Langage et société » 2006.

Mariano Zukerfeld. **Knowledge in the Age of Digital Capitalism: An Introduction to Cognitive Materialism**. Translated from Spanish by Suzanna Wylie. Published by University of Westminster Press 101 Cavendish Street London. 2017.

OLA ERSTAD and JULIAN SEFTON-GREEN. **Identity, Community, and Learning Lives in the Digital Age**, Cambridge University Press 2013.

Sarah Moore, Gary Walsh and Angélica Risquez. **Teaching at College and University (Effective Strategies and Key Principles)**. Printed in Poland by OZ Graf S.A.P. 2007.

UNESCO, Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur au XXI^e siècle : Vision et actions, Paris, 1998.

Walter Leal Filho , Paul Pace. **Teaching Education for Sustainable Development at University Level**. Published by Springer. Switzerland. 2016.

Wilfred Dolfsma and Luc Soete. **Understanding the Dynamics of a Knowledge Economy**. Edward Elgar Publishing, Northampton, Massachusetts, USA. 2006.

6- الهوامش والإحالات:

¹ ميريدين ساندر النجاح في التعليم الجامعي تر: وليم عبيد وعبد الرحمان الأحمد منشورات ذات السلاسل الكويت 1994 ، ص 15.

² Walter Leal Filho • Paul Pace 2016. Teaching Education for Sustainable Development at University Level. published by Springer. Switzerland p01

³ John Biggs and Catherine Tang. Teaching for Quality Learning at University (What the Student Does) 3rd edition, Poland by OZ Graf. S.A. 2007.

⁴ P66.

⁵ OLA ERSTAD and JULIAN SEFTON-GREEN. Identity, Community, and Learning Lives in the Digital Age, Cambridge University Press 2013; p 09.

⁶ عيسوي ، عبد الرحمن ، 1989 ، تطوير التعليم الجامع العربي ، دراسة حقلية ، منشأة المعارف الإسكندرية ، مصر ، ص 03.

⁷ نفسه.

⁸ السامرائي ، مهدي صالح والكناني ، صبيح كرم. نظام إدارة الإيزو (مدخل لتحسين أداء الجامعات) ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عما ، الأردن ، 2013 ، ص 27.

⁹ Glyn Williams. The Knowledge Economy, Language and Culture. Multilingual Matters, St Nicholas House, 31–34 High Street, Bristol BS1 2AW, UK, p12.

¹⁰ Ibid, p06.

¹¹ Glyn Williams. The Knowledge Economy, Language and Culture. Multilingual Matters, St Nicholas House, 31–34 High Street, Bristol BS1 2AW, UK. P09.

¹² UNESCO, Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur au XXIe siècle: Vision et actions, Paris, 1998, Préambule

¹³ Ibid.

¹⁴ Ibid.

¹⁵ Ibid, p09.

¹⁶ Ibid.

¹⁷ Mariano Zukerfeld. 2017 Knowledge in the Age of Digital Capitalism: **An Introduction to Cognitive Materialism**. Translated from Spanish by Suzanna Wylie. Published by University of Westminster Press 101 Cavendish Street London, p180.

¹⁸ Ibid, p187

¹⁹ Ibid, p188

²⁰ Ibid.

²¹ Wilfred Dolfsma and Luc Soete. Understanding the Dynamics of a Knowledge Economy. Edward Elgar Publishing, Northampton, Massachusetts, USA, p01.

²² جمال داود سليمان ، اقتصاد المعرفة ، دار البازور للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 16

²³ Glyn Williams. The Knowledge Economy, Language and Culture. Multilingual Matters, St Nicholas House, 31–34 High Street, Bristol BS1 2AW, UK. p01.

²⁴ Ibid.

²⁵ Ibid, p17.

²⁶ Lise Dubois, Mélanie LeBlanc, Maurice Beaudin. LA LANGUE COMME RESSOURCE PRODUCTIVE ET LES RAPPORTS DE POUVOIR ENTRE COMMUNAUTÉS

LINGUISTIQUES. Éditions de la Maison des sciences de l'homme. Revue « Langage et société » 2006, p18.

²⁷Ibid.

²⁸Glyn Williams. The Knowledge Economy, Language and Culture. P01.

²⁹Ibid, p17.

³⁰Ibid, p18.

³¹Ibid, p20.

³²Ibid, p145.

³³إيكوجيرو نوناكا ، المولود في 10 مايو 1935 ، هو أستاذ فخري بجامعة هيتوتسوباشي ، في كلية الدراسات العليا لاستراتيجية الشركات الدولية.

وُلد نوناكا في طوكيو وشهد هزيمة اليابان أمام الولايات المتحدة في سن مبكرة. بدأ يعتقد أن اليابان يمكن أن تصبح قوية مرة أخرى فقط من خلال تكييف تقنياتها وإدارتها. تم قبوله في جامعة واسيدا وحصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية في عام 1958. عينته شركة فوجي إلكتريك عند تركه الجامعة ، لكنه تركها في عام 1967 للحصول على ماجستير إدارة الأعمال للحصول على درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال في عام 1972 في بيركلي. درس تحت السلطة الفكرية لهربرت سيمون ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وهناك التقى بزميله البحثي المستقبلي.

³⁴Glyn Williams. p167.

³⁵Ibid, p 228.

³⁶Sarah Moore, Gary Walsh and Angélica Risquez .Teaching at College and University (Effective Strategies and Key Principles). Printed in Poland by OZGraf S.A.2007 Printed in Poland by OZGraf S.A, p 135.